الجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية

# المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات

National Council for Scientific Research and Technologies

## الجمعية العامة الثانية

الأستاذ: محمّد الطاهر عبادلية،
رئيس المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات

CIC, 21/01/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة أعضاء الحكومة
السيد مستشار الرئيس والسادة رؤساء الهيئات الاستشارية
السادة الإطارات السامية للدولة.
السيدات والسادة رؤساء الشركات الاقتصادية
السادة رؤساء المؤسسات الجامعية والبحثية،
السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام،
السيدات والسادة الضيوف الكرام،
زميلاتي وزملاء أعضاء المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ضُيُوفَنَا الكرام، اودُ أن أحَيِيكُم وأشكُرَكُم جميعا على تلْبِيَةِ الدعوة، وحضوركم معنا في هذا الملتقى الذي يتطرق فيه الخبراء الى مواضيع لها صلة بالمنظومة الوطنية للبحث العلمي.

السيدات والسادة، الحضور الكرام،
إن المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات، هيئة دستورية استشارية تمّ استحداثُها لاستكمال البناء المُؤسَسِي لِلْمَنْظُومَةِ الجزائرية للبحث العلمي. ويكمن الهدف الأسمى من ذلك، في خلق بيئة مواتية للبحث العلمي والإلمام بكل المهام الخاصة برسم السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

بالإضافة إلى هذه المهام، يتولى المجلس تحديد التوجُّهات الرئِيسَة للسياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار. فضلا عن ذلك، يضْطَلِعُ المجلس بمهامِّ تقييم السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وخياراتِها وأثرها.

السيدات والسادة، الحضور الكرام،
إن دعم السيد رئيس الجمهورية الذي جعل من البحث العلمي أولوية وطنية، وطموح النخبة الوطنية في تكثيف تطبيق العلوم والتكنولوجيا خدمة للتنمية المستدامة، يضمنان تنفيذ استراتيجية ترتكز على البرمجة، والتنسيقِ، والتقييمِ لبرامج البحث العملي والابتكار.

وفي هذا السياق، يعمل المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات، على بذل قصارى جهوده لتعبئة كل الإمكانيات في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، حول الأهداف التي حددتها التزامات السيد رئيس الجمهورية الـ 54 وبرنامج الحكومة.

ولتحقيق هذه الأهداف، يقع على عاتق المجلس تقديم الآراء والتوصيات التي من شأنها تعزيز دور البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للسياسات العامة القطاعية، وبالتالي الاقتصاد الوطني، وتعزيز المَيزَة التنافُسية للمؤسسات.

السيدات والسادة الحضور الكرام،
إن بلدنا يَجِدُ نفسه أمام مواجهة عدة تحديات في التغير المناخي، وتقلبات الوضع الصحي العالمي، والتهديدات الأمنية الحقيقية على حدودنا التي تتطلب رؤية شاملة منسقة ومشتركة حول ستة ركائز أساسية وهي: "الأمن الغذائي"، و"الأمن الصحي"، و"الأمن الطاقوي"، و"الأمن المائي"، و"الأمن البيئي" و"الأمن الإقليمي".

إن مهمة مجلسنا، مُلِحَّةٌ وفي غاية الأهمية، كونها تتدخل في ظرف خاص جدا من تاريخ بلدنا يتميز بالرغبة في التغيير، وهو أمر ضروري لبناء "جزائر جديدة". لذلك يَجِبُ رسم الخطوط الواضحة لسياسة وطنية لا تدعم التطور التكنولوجي فقط، بل وكذلك التطور الاجتماعي، والثقافي، والاقتصادي.

إن تحقيق هذا المقصد، يتطلب تعبئة العلوم والتكنولوجيا بما في ذلك العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تلعب هيا الأخرى، دورًا مهمًا جدا في فهم مشاكل وتحديات الحياة الاجتماعية للأمة، من خلال تقديم رؤية واضحة للاختلالات ووسائل علاجها.

إن الهدف من هذا، هو تطوير ذكاء جماعي لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، من خلال معالجة مواضيع حول التغيرات الهيكلية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية بالإضافة إلى مواضيع الامن الشامل للبلاد.

السيدات والسادة الحضور الكرام،
أن الابتكارات المستقبلية في التكنولوجيات المتطورة، ك: البيو-تكنولوجيا، والْحَوْسَبَة الْكَمِيَة، والذكاء الاصطناعي. سَتَجْعَل من الدول الفقيرة أكثر تبعية لِقُرُونٍ عديدة.

لهذا، فإن الجزائر التي تطمح إلى إعادة تأهيل اقتصادها، وترغب في الانضمام إلى مجموعات دولية او جهوية، يتحتم عليها مضاعفة جهودها لتطوير البحث على أساس تشجيع الابتكار، والعقلانية في إدارة المشاريع والتقييم الصارم لها، وخاصةً تَبَنيِ هذه الابتكارات من طرف المجتمع المدني.

إن التشخيص الذي أجريناه في مجال البحث العلمي في بلدنا، يسلط الضوء على بعض نقاط القوة كما يبرز أيضًا، نقاط الضعف التي مَنَعَتْنَا من المُضِيِ قدمًا في الْاتِجَاهَات المَرْجوة لنذكر بعض هذه النقائص:

- لم يلعب البحث العلمي دوره في التنمية من خلال إنتاج حلول مبتكَرة تحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كما هو الحال في البلدان المصنعة.
- كما يظل البحث الجامعي، على الرغم من الإمكانات البشرية الهائلة، محصوراً في دور التكوين ولا يتجه نحو المزيد من الابتكار.
- كما يُـمْكِنُ كذلك اَلْإِشَارَة إلى ضَعَفْ البحث التطويري في مجال علوم الحياة وخاصة مجالات العلوم الطبية والمجالات الأخرى ذات الصلة، مثل البيولوجيا التركيبية، والبيانات الضخمة، إلخ.

وقد تبين ذلك خلال جائحة كوفيد-19 التي سلطت الضوء على العديد من نقاط الضعف المتعلقة باكتشاف الجائحة، وتحديدها، وتشخيصها، والمراقبة الحيوية للوباء.

السيدات والسادة الحضور الكرام
**الآن، وقد تأكدت الإرادة السياسية لعلاج نقاط الضعف هذه بشكل واضح، فإننا مصممون على بناء أمة أقوى متطلعة الى التقدم الاقتصادي والاجتماعي. لكن، لاَ يُمْكِنُنَا تحقيقِ هذا التقدم إلا من خلال تَـعْبِـئَةٍ شاملة للموارد المخصصة للبحث والابتكار وحَوْكمة أفضل لهذا القطاع الاستراتيجي.**

ولتحقيق ذلك، لابد من استراتيجية واضحة في البحث تُـوَجِهُ السياسات العامة نحو مقارَبَات فَعَّالَة لِـتَرْشِيدِ استعمال الموارد، وتعزيز وتحسين الخدمات.

إن تحديد أهداف البحث، وتعبئة الباحثين، ومنح التمويل، وتحديد المواعيد النهائية للأعمال البحثية، وتقييم عائد الاستثمار، لم تعد خِيَارًا، بل ضرورة حتمية في الفعل البحثي الناجع. وتعتبر المهارات البشرية من العوامل الرئيسة لتحقيق هذه المعادلة.

بالتوازي مع ذلك، فإنه يجب القيام بعمل توعوي يسمح بتنمية الوعي بأهمية العلوم والتكنولوجيا والابتكار على مستوى المنظومة التربوية لتوجيه الجهود نحو البحث التطويري والابتكار

إن المركزية في صياغة النصوص التشريعية وغياب التشاور مع الفاعلين الرئيسيين في البحث لم يتركا مجالا كبيرا لصياغة نصوص تشريعية ملائمة لتسيير فعال للبيئة البحثية.
في حين إن التشاور الحقيقي والاشراك الواسع للمجتمع السياسي، والأكاديمي، والمدني، ضروريان لمواجهة التحديات.

لقد آن الأوان للتخلص من عدم الاستقرار في النصوص القانونية للمنظومة الوطنية البحث العلمي، ومراجعة نظام البحث الوطني (SNR)، الذي تأسس عام 1973، وأظهر حدوده العديدة من حيث الأداء، بغية التكيف مع أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

السيدات والسادة، الحضور الكرام،
إن الجزء الثاني من المخطط قريب المدى يتمثل في تدعيم البحث التطويري في المؤسسة الاقتصادية، إذ أنه يمثل الرافع الأساسي للابتكار والتنافسية، والجاذبية، والنمو الاقتصادي. كما يسمح بخلق المعرفة وتحسين فعالية الإنتاج وتقديم منتجات جديدة للسوق.

إن مواجهة تحديات التنمية تُعيقها نقائص في الموارد البشرية التي طغى عليها الحراك الدولي والبحث عن بيئة أكثر جاذبية. كما أن التعدادات المتوفرة من الباحثين الدائمين لا تسمح بتنفيذ الإرادة السياسية للدولة التي تهدف إلى تهيئة بيئة ملائمة لتعزيز البحث في المؤسسات. لذلك يجب الاهتمام بإشكالية الموارد البشرية وتطوير الحوكمة في هذا المجال.

كما أن، تجسيد التسيير الفعال لمشاريع البحث لا يكون ممكنا إلى من خلال آليات يتم تطبيقها واحترامها من طرف كل المتعاونين. ولابد أن تتضمن هذه الآليات التعاقد بين شركاء البحث والتزامات المتعاقدين، ثم تقييم المشاريع وتثمينها، والابتعاد عن مشاريع البحث، التي ليس لها تأثيرا على تطورالامة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية.
سيعمل المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات على نشر ثقافة التقييم على أساس مؤشرات وأهداف محددة مسبقا، وترسيخ تثمين نتائج البحث كدليل على نجاح السياسة العمومية للبحث، مع ضمان الابتكار وتحويل التكنولوجيا والخبرة.

كما أنه من الأهمية بِمَكَانْ تَوْجِيهُ البحث العلمي نحو تعزيز منظومة تسييريه عصرية للمؤسسات تتميز بممارسات ترتكز على التنافسية والتقييم والأداء، خاصة وأن بلادنا في حاجة ماسة وملحة إلى نموذج اقتصادي يسمح بتنمية مستدامة موجهة نحو استغلال الموارد المحلية وإنتاج قيمة مضافة.

السيدات والسادة، الحضور الكرام،
لقد اعتمدنا في المجلس مقاربة تشاركية وتوافقية متماسكة تتمثل في الإنصات إلى الفاعلين، والخبراء، والشركاء الاقتصاديين، وكذلك القطاعات الوزارية من خلال المجالس القطاعية الدائمة، وذلك لتكريس ثقافة اتخاذ القرار الجماعي عندما يتعلق الأمر بالسياسة الوطنية. والاستفادة من كل الإسهامات، للوصول إلى تشخيص موضوعي ودقيق.

**إن طموح السلطات العليا للبلاد هو، بناء أمة قوية، وديناميكية، ومرنة، ذات اقتصاد مستدام قائم على المعرفة ويرتكز على الابتكار. ويدخل ملتقانا هذا في هذا السياق.**

**أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم.**